الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الثانية والعشرون

(27-30 أيار/مايو 2025)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثمانون

الملحق رقم 39

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثمانون
الملحق رقم 39

A/80/39

تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الثانية والعشرون
(27-30 أيار/مايو 2025)

الأمم المتحدة • نيويورك، 2025

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2345

[18 حزيران/يونيه 2025]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثانية والعشرين	4
الثاني –	الجزء العام الرفيع المستوى	13
	ألف – افتتاح الدورة	13
	باء – عرض تقارير عن التنفيذ	13
	جيم – المناقشة	13
الثالث –	مناقشة مواضيعية: "تسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030: التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمحرّك للتحوُّل"	17
الرابع –	تقرير الفريق العامل	24
الخامس –	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة	25
السادس –	مسائل أخرى	26
السابع –	اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والعشرين	27
الثامن –	اختتام الدورة	28
التاسع –	المسائل التنظيمية	29
	ألف – تاريخ الدورة ومكان انعقادها	29
	باء – الحضور	29
	جيم – انتخاب أعضاء المكتب	29
	دال – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	30
المرفقات		
الأول –	قائمة المشاركين في الدورة الثانية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	31
الثاني –	قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثانية والعشرين	34

الفصل الأول

المقررات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثانية والعشرين

1 - اتخذت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقررات التالية في دورتها الثانية والعشرين:

المقرر 1/22
التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 134/33 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978، الذي أقرت فيه الجمعية خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[1]،

وإذ تؤكد من جديد أيضا وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في نيروبي في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2009، وهي وثيقة أقرتها الجمعية العامة في قرارها 222/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009[2]،

وإذ تؤكد من جديد كذلك وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وهي وثيقة أقرتها الجمعية العامة في قرارها 291/73 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019[3]،

وإذ تشير إلى مقررها 1/21، وكذلك إلى قرار الجمعية العامة 236/79 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2024،

وإذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

---

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، 30 آب/أغسطس - 12 أيلول/سبتمبر 1978* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(2) قرار الجمعية العامة 222/64، المرفق.

(3) قرار الجمعية العامة 291/73، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمُها وتكملُها وتساعدُ على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام العالمي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس[4]، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[5] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا عنه، وإذ تسلّم بأهميته المتزايدة وماضيه المختلف وخصوصياته، وإذ تؤكد أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيرا عن التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، على أساس تجاربها وأهدافها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يظل هذا التعاون مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة،

وإذ تشير مع التقدير إلى انعقاد مؤتمر قمة الجنوب الثالث في كامبالا، يومي 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2024،

وإذ ترحب بانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، الذي اتُّخذ فيه القرار 1/79 المعنون "ميثاق المستقبل" مع مرفقيه،

وإذ تؤكد من جديد زيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر ومكافحة مظاهر اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها وتحقيق التنمية المستدامة، بالترويج لتشكيل تحالفات التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب في السنوات الأخيرة، وإذ تشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى مواصلة تحسين فعالية تنميتها وفقا للأحكام الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإذ تلتزم بمواصلة تعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة لتسخير التجارب والخبرات ذات الصلة لخدمة التعاون الإنمائي،

وإذ تحيط علما بتوصيات الأمين العام، بما في ذلك زيادة المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وغيره من آليات التمويل ذات الصلة لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من النهوض بمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي تنادي بها البلدان النامية، بموارد كافية،

---

(4) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(5) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تشجع كيانات الأمم المتحدة على دعم جميع البلدان النامية في تحديد الأدوات المالية والاستفادة منها، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية المخصصة، والمنصات الإقليمية، والتمويل المختلط، ومقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المناخ والطبيعة، حسب الاقتضاء، والسندات والاستثمارات المؤثرة، وإشراك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومصارف التنمية في إنشاء نوافذ تمويل مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تشير إلى أن التعاون الثلاثي يكمّل التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويضيف قيمة إليه من خلال تمكين البلدان النامية الطالبة من أن تحدد، على نطاق أوسع، مصادر المزيد من الموارد والخبرات والقدرات التي تقرر هي أنها ضرورية من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، وتمكينها من الحصول عليها،

وإذ تسلّم بأن الآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتوترات الجغرافية السياسية، والنزاعات الجارية، وحالة المديونية الحرجة، وتغير المناخ، والفجوات الرقمية، وما لها جميعا من آثار سلبية تتسبب في تحديات إضافية في ما يتعلق بالقضاء على الفقر والأمن الغذائي وأمن الطاقة وتكاليف المعيشة، وأن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب بهذه التحديات،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب 1/21، مع التركيز على التدابير التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة لتوسيع نطاق ومدى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال سياساتها وأعمالها البرنامجية وتمويلها للتصدي للتحديات التي تواجه بلدان الجنوب، كل في إطار ولايته ومزاياه النسبية[6]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[7]،

1 - ***تؤكد*** أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي هيئة حكومية دولية رئيسية في منظومة الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز على صعيد العالم وعلى نطاق المنظومة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وفي دعمهما؛

2 - ***تؤكد أيضا*** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له؛

3 - ***تؤكد من جديد*** الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتلاحظ مع التقدير الإجراءات التي يتخذها المكتب في سياق تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون

---

(6) SSC/22/2.

(7) SSC/22/1.

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي يعمل باعتباره قناة لتيسير إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات المؤسسية والأنشطة التنفيذية لكيانات الأمم المتحدة،

4 - ***تدعو*** الأمين العام إلى أن يتخذ، بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدابير لزيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما أكدته الجمعية العامة من جديد في قراراتها 220/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003، و 212/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005، و 209/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007، وذلك لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما من خلال تعبئة الموارد للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوسائل، منها التعاون الثلاثي؛

5 - ***تؤكد*** ضرورة تحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعترف بالخطوات التي اتخذها المكتب في هذا الصدد؛

6 - ***ترحب*** بالتدابير التي اتخذتها كيانات الأمم المتحدة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لمواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من خلال وضع أطر للرصد والتقييم، وإدماج هذا التعاون في الأدوات الاستراتيجية والبرنامجية، وتعزيز قدرات الموظفين، وتشجع على مواصلة توسيع نطاق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة وتوفير الموارد الكافية لتعزيز الاتساق والفعالية في دعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

7 - ***تسلّم*** بالحاجة إلى دعم كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب، في مجالات من بينها تنسيق السياسات، وتنمية القدرات، والبحث والتحليل، وإقامة الشبكات، وبناء الشراكات والتمويل، وتطلب إلى جميع صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها وأطرها الاستراتيجية، حسب الاقتضاء وبما يتسق مع ولاية كل منها؛

8 - ***ترحب*** بمواصلة تطوير ونشر المواد التوجيهية والوحدات التدريبية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة، وتشجع على مواصلة استخدامها لتعزيز قدرات الموظفين والقدرات المؤسسية استجابة لطلبات الدول الأعضاء، ومواصلة إدماج هذه الطريقة في أدوات السياسة العامة وأطر التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

9 - ***تلاحظ مع التقدير*** البلدان التي تزيد من تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتدعو المكتب إلى مواصلة تعزيز دعمه لمشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وترحب بالتدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لزيادة المساهمات في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك نافذة التعاون الثلاثي التابعة له، وآليات التمويل الأخرى ذات الصلة؛

10 - ***تحيط علما*** بمختلف التجارب والنهج الإنمائية ذات الطابع المحلي المتبعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد أهمية التعلم وتبادل الممارسات الجيدة، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي من خلال منصات من قبيل منصة

غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وغيرها من منابر تبادل المعارف التي تتلقى الدعم من مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

11 - ***تحيط علما أيضا*** بالتوصية الواردة في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعراض منتصف المدة للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

12 - ***تسلّم*** بضرورة تعزيز فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مواصلة تعزيز خضوع كل طرف للمساءلة المتبادلة، وزيادة الشفافية، وفقا للخطط والأولويات الإنمائية الوطنية، وتسلم أيضا بأنه ينبغي تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحسين تأثيره، حسب الاقتضاء، بطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج؛

13 - ***ترحب*** بإعداد دليل إطار قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي وُضع تحت قيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتنفيذ ترتيب الوصاية على المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي اتفقت عليه اللجنة الإحصائية، وتشجع على مواصلة صقله وتطبيقه على نطاق أوسع من جانب البلدان النامية، بدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بسبل منها الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية على الجمع الطوعي للمساهمات في التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[8] وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها وتحليلها والإبلاغ عنها؛

14 - ***ترحب أيضا*** بالمشاركة المتزايدة للبلدان المتقدمة النمو والجهات الشريكة المتعددة الأطراف في التعاون الثلاثي وتشجع على توسيع نطاق هذه الجهود في مجالات تشمل الطاقة النظيفة والمتجددة والمستدامة، والبنية التحتية الرقمية، وقدرات البيانات والذكاء الاصطناعي، وتنمية القدرات، والصحة العامة، والتعليم، والثقافة، وخاصة في مكافحة الجوع والفقر، إلى جانب كفالة المواءمة مع أولويات البلدان النامية ومسؤوليتها الوطنية والبناء على المنفعة المتبادلة والمزايا النسبية لكل منها بغية زيادة مساهمتها إلى أقصى حد، وتدعو منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تيسير تبادل المعارف والحوار بشأن السياسات وتطوير التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا، بشروط متفق عليها بين الأطراف، في هذه المجالات، وترحب بإنشاء مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نافذةً للتعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

15 - ***تدعو*** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تشجيع الجهات الشريكة في التنمية على نقل التكنولوجيات وفق شروط متفق عليها بشكل متبادل، وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات للبلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق خطة عام 2030؛

16 - ***تشجع*** كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية في مراعاة منظورات التعاون الإنمائي، بما في ذلك على وجه الخصوص منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في إعداد وعرض تقارير الاستعراض الوطني الطوعي بشأن التنمية المستدامة؛

---

(8) قرار الجمعية العامة 1/70.

17 - ***تلاحظ*** أن استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة تنطوي، في سياق الإصلاحات الأوسع نطاقا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على إمكانية تعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتأثيرهما من خلال حفز خبرات الكثير من مؤسسات الأمم المتحدة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحث في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الاستمرار في تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء، باعتبارهما وسيلة للتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، وتدعو أيضا مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى العمل بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية لتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بسبل منها أطر التعاون الإقليمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

18 - ***تكرر التأكيد*** على أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن تعزز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بناءً على طلب من البلدان النامية وفي إطار يكفل امتلاك هذه البلدان وقيادتها لزمام الأمور، من خلال نهج يُتبع على نطاق المنظومة، مع إيلاء الاعتبار لولاية كل منها ولمزاياها النسبية، وتطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يعمل، بالتعاون الوثيق مع الآلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والدول الأعضاء، على تعزيز الحوار والتعاون مع المؤسسات في بلدان الجنوب النامية وفيما بينها، بالاستفادة من العمل المضطلع به على الصعد الإقليمي والأقاليمي والعالمي بغية النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمواجهة التحديات الإنمائية الجديدة والمتطورة، والإبلاغ عن النتائج في التقارير السنوية للأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

19 - ***تدعو*** الدول الأعضاء إلى تعيين مراكز تنسيق وطنية، بما في ذلك مؤسسات، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتتطلع إلى إنشاء المزيد من الشبكات وعمليات التبادل بين المؤسسات في بلدان الجنوب النامية؛

20 - ***ترحب*** بالابتكارات التي تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسع نطاقه، وتسلّم في هذا الصدد بأهمية تعزيز بناء الشراكات، بما في ذلك العمل مع الجهات الشريكة في الحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وبأهمية تعبئة الموارد، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة، والتمويل الموازي، والتبرعات العينية، والترتيبات الخاصة لإدارة الصناديق مثل الترتيبات المتعلقة بصندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛

21 - ***تسلم*** بضرورة تحسين سبل توفير وحشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان التي توجد في وضع يمكنها من زيادة المساهمات المقدمة دعما لهذا التعاون إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك إلى نافذة التعاون الثلاثي، وصندوق بيريز غيريرو الاستئماني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى القيام بذلك، وفقا لقرار الجمعية العامة 263/57 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، وإلى دعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية؛

22 - ***ترحب*** بدعم الشركاء في التنمية للتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب، وتحث البلدان المتقدمة النمو على مواصلة تقديم المساعدة المالية والعلمية والتكنولوجية إلى البلدان النامية لسد الفجوات الرقمية وتحسين تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030؛

23 - ***تشير*** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء، وكذلك المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص، إلى تقديم التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تشغيله الكامل والفعال، وتحثّ منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة على العمل بشكل منسق من أجل تقديم الدعم لأنشطة مصرف التكنولوجيا، مع احترام الأحكام ذات الصلة من الاتفاقات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية؛

24 - ***تسلم*** بأهمية استمرار مد جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بما يكفي من الموارد، وتكرر تأكيد أهمية مواصلة الإصلاح الإداري للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل التكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتعرب عن دعمها لهذا الإصلاح باعتباره مفتاحا للاستثمارات الكبيرة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات العالمية وزيادة تعبئة القطاع الخاص؛

25 - ***تسلم أيضا*** بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز القدرة على الاتصال الإلكتروني والتحول الرقمي داخل البلدان النامية وفيما بينها، وتدعو في هذا الصدد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة إلى القيام، وفقا لولاية كل منهما، بدعم الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات لسد الفجوات الرقمية والتعجيل بالتحول الرقمي لتحسين تقديم الخدمات العامة في الجنوب؛

26 - ***تحث*** الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار عن طريق إيجاد أوجه تآزر وتطوير الخبرات وتعزيز الموارد في مختلف المناطق والمؤسسات، وتشير في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في هافانا يومي 15 و 16 أيلول/سبتمبر 2023 في مسعى إلى تعزيز التعاون في هذا المجال بما يعزز استفادة جميع الناس منه؛

27 - ***تشير*** إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[9]، وإلى الإعلان السياسي[10] الذي يسلم بالحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون على جميع المستويات؛

28 - ***تهيب*** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقاً من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا[11] على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق

(9) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(10) قرار الجمعية العامة 289/77، المرفق.

(11) قرار الجمعية العامة 258/76، المرفق.

عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي اللذين يشـــكلان تكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه؛

29 - ***ترحب*** باعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصـــغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024[12]، وهي خطة العمل التي يُلتزَم فيها بدعم الدول الجزرية الصـغيرة النامية، بسبل منها تسخير التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشـمل التعاون بين الدول الجزرية الصـغيرة النامية، من أجل تعبئة الموارد، باعتباره مكمّلا للتعاون بين الشـــمال والجنوب، من أجل تحقيق خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصـــغيرة النامية بحلول عام 2034؛

30 - ***ترحب أيضا*** ببرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034[13]، الذي يلتزم بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكملاً للتعاون بين الشـــمال والجنوب، في اسـتخلاص الدروس واللحاق بركب التكنولوجيا، وزيادة الموارد والتبادل المنهجي للمعارف والخبرات من أجل التنمية المستدامة والتكامل، وتتطلع إلى الاجتماع الوزاري بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في أوازا في آب/أغسطس 2025؛

31 - ***تتطلع*** إلى قيام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوضـع خطة اسـتجابة محددة ومشـتركة بين الوكالات وشـــاملة على نطاق المنظومة للبلدان المتوســـطة الدخل، وتشـــدد على الدور الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بسبل منها بناء القدرات وتعزيز التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات فيما بين البلدان المتوسطة الدخل في جميع المناطق، مع ملاحظة مبادرات المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوســـطة الدخل على صـــعيد تعزيز دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

32 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شـــاملا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك التوصيات والمقترحات المقدمة في تقريره، إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثالثة والعشرين، في عام 2027؛

33 - ***تطلب*** إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم معلومات مســـتكملة عن الدعم المقدم للمبادرات الأقاليمية، والتقدم الذي يحرزه البرنامج ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بتعزيز وتيســـير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقرير يقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثالثة والعشرين.

(12) قرار الجمعية العامة 317/78، المرفق.

(13) قرار الجمعية العامة 233/79، المرفق.

المقرر 2/22
جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن اللجنة الرفيعة المستوى،

إذ تضع في اعتبارها الآراء المعرب عنها في دورتها الثانية والعشرين،

توافق على جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الثالثة والعشرين المقرر عقدها في عام 2027:

1 - افتتاح الدورة.

2 - استعراض التقدم المحرَز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

3 - النظر في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ مقرر اللجنة الرفيعة المستوى 1/22.

4 - النظر في تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الدورة الثالثة والعشرين للجنة الرفيعة المستوى.

5 - المناقشة المواضيعية[(1)].

6 - اعتماد تقرير الفريق العامل.

7 - الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والعشرين للجنة الرفيعة المستوى.

8 - مسائل أخرى

9 - اعتماد تقرير اللجنة الرفيعة المستوى عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين.

(1) يُقرَّر موضوع المناقشة استنادا إلى مشاورات يجريها مكتب اللجنة الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء.

الفصل الثاني

الجزء العام الرفيع المستوى

ألف - افتتاح الدورة

2 - في الجلسة الأولى، المعقودة في 27 أيار/مايو 2025، قام رئيس الدورة الثانية والعشرين للجنة، عمر هلال (المغرب)، بافتتاح الدورة والإدلاء ببيان استهلالي.

3 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان.

باء - عرض تقارير عن التنفيذ

4 - في جلستيها الأولى والثانية المعقودتين في 27 أيار/مايو، وفي جلستها الثالثة المعقودة في 28 أيار/مايو، نظرت اللجنة في البنود 2 و 3 و 4 من جدول أعمالها.

5 - ففي الجلسة الأولى، عرضت مديرة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الوثائق التالية:

(أ) تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/22/1)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ المقرر 1/21 الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (SSC/22/2).

جيم - المناقشة

6 - أدلى ممثلو اثنين وستين وفداً بملاحظات أثناء المناقشة، بمن فيهم ممثلو مجموعة الـ 77 والصين، وأقل البلدان نمواً، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، والمجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل، والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم في المناقشة 20 وفداً آخر تمثل كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة.

7 - وقد عكست البيانات التي ألقيت خلال الجلسة التزاماً قوياً عبر الأقاليم بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره مكملاً للتعاون بين الشمال والجنوب. وشددت البلدان النامية على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو ركيزة أساسية لاستراتيجياتها الإنمائية وجهودها في مجال التنمية المستدامة، مؤكدة على عنصري التضامن وتعددية الأطراف المتأصلين في مبادئه.

8 - وأبرزت الوفود الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ظل التحديات العالمية المتعددة وتراجع تمويل التنمية. ودعت إلى تعزيز الدعم المؤسسي من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك تعزيز تبادل المعارف، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية.

9 - ومع الإقرار بالضغوطات في النظام المتعدد الأطراف بسبب التحولات والأزمات السياسية، أشارت الوفود إلى الفرص المتاحة لبلدان الجنوب للنهوض ببناء الدولة والاعتماد على الذات والتضامن والتحوّل الاقتصادي الهيكلي من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

10 - وأكدت الوفود بالإجماع على ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية، وتشجيع التنمية الشاملة والتشاركية - وخاصة عبر إشراك الشباب والنساء - وتعميق الشراكات الإقليمية والأقاليمية. ودعت إلى تحسين فعالية وتمويل وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع الاعتراف بقيمة الحلول المجتمعية والوكالات الوطنية والإقليمية لإدارة المبادرات وتوسيع نطاقها.

11 - وأكد معظم الدول الأعضاء مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يحل محله. وهو يمثل التضامن فيما بين بلدان الجنوب على أساس الخبرات والأهداف المشتركة. وينبغي ألا يؤدي تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الحد من التزامات البلدان المتقدمة النمو بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأعربت بلدان الجنوب على نحو متزايد عن استعدادها لتبادل خبراتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

12 - ورحبت عدة وفود بالتقدم المحرز في قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحثت مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على مواصلة دعم تلك الجهود من خلال بناء القدرات.

13 - وأشارت الدول الأعضاء إلى زيادة مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب للقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة والنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مشددة على ضرورة تعزيز التعاون.

14 - وأكدت الدول الأعضاء من جديد التزامها بالتعاون المستدام بين بلدان الجنوب في قطاعات رئيسية من قبيل الصحة والتعليم والزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والأمن الغذائي، والعمل المناخي، والرقمنة. وشددت على التبادل المعرفي ونقل التكنولوجيا باعتبارهما عنصرا حيويا للتنمية المستدامة، وأبرزت الأولويات من قبيل العلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتم التأكيد على أهمية توفير الوصول الرقمي الشامل لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جانب الدعوات إلى توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ وآليات مالية مخصصة غير التبرعات، بمشاركة المصارف الإنمائية والمؤسسات المالية الإقليمية.

15 - وأعربت وفود كثيرة عن تقديرها لدور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ودعت إلى تعزيز قدراته على الوفاء بولايته بفعالية. وأقرت بأن إدارة المكتب للصناديق الاستئمانية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نيابة عن الدول الأعضاء، تحقق نتائج مؤثرة وموجهة قطريا وحثت على تقديم مساهمات مستدامة لتلك الآليات.

16 - وأبرزت أقل البلدان نمواً نقاط ضعفها المتزايدة في مواجهة الصدمات الخارجية ودعت إلى زيادة الدعم الدولي خلال عمليات الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، مع التركيز على تيسير التجارة، والحصول على التمويل، والقدرة على تحمل تغير المناخ، والابتكار. وشددت الدول الجزرية الصغيرة النامية على التحديات الجغرافية والاقتصادية، فحثت على تقديم الدعم المتوافق مع خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، بما في ذلك مراكز تبادل المعرفة ومراكز التميز. وأشارت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ إلى الاحتياجات المتعلقة بالوصول الرقمي والاتصال الشبكي، وتقاسم الدروس المستفادة بشأن الحوكمة المحيطية والتعاون الإقليمي والتكيف مع تغير المناخ.

17 - وأكدت مجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل قيادة تلك البلدان في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فدعت إلى وضع أدوات مالية مرنة وشراكات مصممة خصيصاً تعكس وضعها المتطور، على النحو الذي أكده إعلان ماكاتي بشأن البلدان المتوسطة الدخل. وشددت على ما تكتسيه الآليات الإقليمية والمبادرات القطرية، والنهج والمنهجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية من قيمة في تقييم نتائج التعاون الإنمائي.

18 - وقالت البلدان المتقدمة النمو إنها تقدم الدعم في المقام الأول من خلال التعاون الثلاثي، بالتركيز على نماذج التنمية الشاملة التي تتمحور حول الإنسان، والتي تشدد على التحول الرقمي والمساواة بين الجنسين والحوكمة وحقوق الإنسان. وغالباً ما تنخرط من خلال شراكات مع البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل، وتكمل الجهود المبذولة فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والوطني، على نحو ما يتجلى في أشكال التعاون من قبيل التعاون بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي والمنتديات المشتركة بشأن التعاون الثلاثي.

19 - وأثار المندوبون مسألة الحاجة إلى مزيد من التعاون الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي لبناء القدرات، وتعزيز التجارة، ودعم البلدان المجاورة والبلدان المتشابهة (بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية)، وتعزيز تعددية الأطراف. وأشاروا إلى دعمهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغية تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي. وأبرزت الدول الأعضاء الآليات الإقليمية القائمة التي تستفيد من طرائق التعاون تلك، وحثت على تقديم مزيد من الدعم المنهجي فيما يتعلق ببناء القدرات التجارية، والمواءمة عبر الحدود، والانضمام إلى الاتفاقات الإقليمية.

20 - وأقر المندوبون بالدور المتطور لبلدان الجنوب، حيث أشار بعض البلدان إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عنصر أساسي في تنميتها ونموها. والتزمت بدعم تلك الطرائق باعتبارها جهات شريكة ناشئة، فدعت إلى مزيد من التيسير المنهجي ونشر النهج الفعالة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

21 - وفيما يتعلق ببناء السلام، حث المندوبون على إعادة التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في بناء السلام والحفاظ عليه في نتائج المقرر.

22 - وأبرزت الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المنصات والمبادرات الرقمية التي تيسر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من قبيل منصة بوابة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التحول الرقمي الزراعي الشامل، ومركز التميز للمساواة بين الجنسين

التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومبادرة باراغواي لنظام رصد التوصيات، وهي نظام وطني لرصد تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان.

23 - وعرضت كيانات الأمم المتحدة بالتفصيل دعمها لجهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعماً للدول الأعضاء في مختلف القطاعات، وقدمت أمثلة في مجالات الزراعة والبيئة والمناخ والهجرة والعدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية والتحول الريفي والأمن الغذائي وإدماج المنظور الجنساني وحماية الطفل والتكنولوجيا النووية.

الفصل الثالث

مناقشة مواضيعية: "تسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030: التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمحرّك للتحوُّل"

24 - نظرت اللجنة في البند 5 من جدول الأعمال في جلستها الرابعة المعقودة في 28 أيار/مايو.

25 - وأدلى رئيس اللجنة بملاحظات افتتاحية وأعطى الكلمة لرئيس الجمعية العامة ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للإدلاء بملاحظاتهما. ثم دعا الرئيسُ مديرة المناقشة، جانيل غرينواي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تيسير المناقشة.

26 - وركزت المناقشة المواضيعية على موضوع "تسريع خطة التنمية المستدامة لعام 2030: التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمحرّك للتحوُّل"[(1)]، حيث تناول المتكلمون والمندوبون دور التكنولوجيات الرقمية والجديدة في هذا السياق. وقد تضمنت متكلما رئيسيا وستة مشاركين واثنين من المناقشين، من بينهم خبراء وممثلون عن الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. وتناول جميع الخبراء جانبا محددا من الموضوع في البيانات التي أدلوا بها.

دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومسارهما المستقبلي في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي

27 - لاحظ رئيس الجمعية العامة ورئيس اللجنة ومدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومن خلالها، ولكن لا تزال هناك تفاوتات وثغرات، مع ما يترتب على ذلك من آثار في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في جميع المناطق. ولا تزال الفجوات واسعة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وكذلك داخل بلدان الجنوب. ولا يزال حوالي 2,6 بليون شخص غير متصل بالإنترنت، في ضوء وجود تفاوتات صارخة في الوصول إلى الإنترنت، وهو وضع أكثر حدة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً وداخل بعض المجموعات، على سبيل المثال، بين الرجال والنساء. والمهارات الرقمية ليست كافية لتلبية متطلبات الصناعات والقطاعات التي بدأت في اعتماد التكنولوجيات الناشئة. ويواجه بعض تصنيفات البلدان تحديات متميزة وضخمة، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على الاستثمارات اللازمة لاستدامة التغيير التحويلي من خلال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

28 - وشدد المتكلمون الثلاثة كذلك على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكلان اليوم أكثر من أي وقت مضى عنصرين مكملين حيويين لسد الفجوات الواسعة النطاق في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وهذه الطرائق تعمل بمثابة آليات موثوقة تضع التطورات العالمية في خدمة جميع بلدان الجنوب دون فرض أعباء إضافية. فهي تسهل إيجاد المنافع العامة التي تعود بالفائدة على الجميع من خلال تبادل المعرفة والدعم بين الجهات الشريكة التي تشترك في السياقات والخبرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعلاوة على ذلك، فهي تمكّن من توسيع نطاق الابتكارات والإنجازات الناشئة في الجنوب لتحقيق تأثير أكبر.

---

(1) يمكن الاطلاع على جميع المداولات على الموقع الإلكتروني: https://unsouthsouth.org/our-work/policy-and-intergovernmental-support/high-level-committee-on-south-south-cooperation/22nd-session.

29 - وأقرتّ المتكلمة الرئيسية بالمخاوف التي أعربت عنها البلدان النامية فيما يتعلق بالشكوك الحالية، لكنها أكدت على اتجاه واحد واضح، وهو الانتقال من نظام عالمي أحادي القطب إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهو تحول متسارع الوتيرة. وعوضاً عن الانهماك بتحديات "الأزمات المتعددة"، يشجَّع المجتمع العالمي على النظر إلى تلك التحديات على أنها "فرص متعددة"، حيث يستعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للعب دور متزايد الأهمية في التعاون الإنمائي العالمي. وأكدت المتكلمة أن بلدان الجنوب، الذي يضم 80 في المائة من البشر، لديه فرصة جماعية لبناء مستقبل أكثر شمولاً وإنصافًا.

30 - وأكدت المتكلمة الرئيسية على ضرورة التحول في وجهات النظر والنهج، لا سيما فيما يتعلق بدور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية المستدامة. وأشارت المتكلمة إلى أن مجرد "محاولة اللحاق بالركب" لم يعد كافياً؛ فليس الهدف هو جعل بلدان الجنوب كبلدان الشمال أو زرع "أنظمة تشغيل" شمالية في الجنوب. بل الهدف هو الاستفادة من الأصول الموجودة في الجنوب وتكييفها مع مسارات التنمية التي حددها الجنوب لنفسه. والابتكار يتجاوز الرقمنة؛ فهو يستلزم تحويل الموارد المتاحة إلى قدرات معززة من خلال الوسائل التكنولوجية وغيرها من الوسائل. وقد دأبت بلدان الجنوب منذ فترة طويلة على الابتكار لتلبية الاحتياجات الملحة. فعلى سبيل المثال، مارست المجتمعات المحلية العيش المستدام قبل أن يكتسب هذا المفهوم اعترافاً عالمياً. ولم تبتكر هذه المجتمعات حلولاً مبتكرة فحسب، بل إنها تبتكر حلولاً بدافع الضرورة، فتنتج ما هو مطلوب بالرغم من قلة الموارد. وأبرزت المتكلمة الرئيسية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يمكن أن يحددا هذه الممارسات الفعالة ويوسعا نطاقها، بتحديث المعارف التقليدية للاستجابة لحقائق القرن الحادي والعشرين وتزويد قادة التغيير التحويلي بالأدوات اللازمة. وأشارت كذلك إلى أن الجهات الشريكة في بلدان الشمال تتبنى بشكل متزايد أشكالاً جديدة من التعاون مع بلدان الجنوب من خلال التعاون الثلاثي، على نحو ما يتضح في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي.

سد الفجوة الرقمية من أجل تحقيق التنمية الشاملة

31 - في ضوء بقاء خمس سنوات على تحقيق خطة عام 2030، أكدت المشاركة في حلقة النقاش على الحاجة الملحة إلى سد الفجوات الرقمية، التي تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من الوصول إلى الخدمات العامة، وتقييد الإنتاجية وعرقلة آفاق التنمية. ولا يزال ارتفاع تكاليف الأجهزة والنطاق العريض بسبب ثغرات البنية التحتية يشكل تحدياً، وكذلك الحاجة إلى تحديث الصناعات والمؤسسات العامة لتواكب عمليات القرن الحادي والعشرين. وهناك نهج مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة على صعيد المجتمع المحلي، وإذا ما تم توسيع نطاقها استراتيجياً، يمكن أن تحدث أثراً كبيراً. والتحليل المنهجي وتبادل المعرفة المحدد الأهداف من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضروريان لنشر هذه الحلول حيثما تمس الحاجة إليها.

32 - وشددت المشاركة في حلقة النقاش على أهمية بناء منظومات رقمية تمكّن بلدان الجنوب من وضع الحلول وتوسيع نطاقها وإدامتها. وأبرزت المتكلمة الدور الحيوي للتعاون الإقليمي في معالجة الثغرات في البنية التحتية والقدرات، بسبل منها الآليات الإقليمية والاتفاقات التجارية والترتيبات دون الإقليمية التي تمكّن من تجميع الموارد وإنشاء منصات ذات تصميم مشترك تتيح تحقيق فوائد عابرة للحدود، وهي سمات أساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتضطلع كيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني بأدوار بالغة الأهمية في دعم هذه الجهود.

33 - والفجوة الرقمية لا تتعلق بالوصول إلى التكنولوجيات فحسب، بل تتعلق أيضا بخطر تخلف المجتمعات عن الركب في ضوء تسارع وتيرة الرقمنة. ورحبت المشاركة في حلقة النقاش بالمبادرات العالمية من قبيل التعاهد الرقمي العالمي، وأشار إلى الاتفاقات البارزة بما في ذلك إعلان هافانا بشأن التحديات الإنمائية الراهنة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه الاتفاقات تدعو إلى الاعتراف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما من الآليات الرئيسية لسد الفجوات الرقمية في المنتديات العالمية القادمة من قبيل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

وضع الاستراتيجيات والسياسات والأطر القانونية المتعلقة بالرقمنة

34 - لاحظت المشاركة في حلقة النقاش أن التحول الرقمي يتطلب أكثر من مجرد بنية تحتية؛ فهو يتطلب سياسات وأطرا قانونية شاملة تضمن الوصول العادل والمنافع المشتركة. وعرضت المشاركة أيضا النهج الإقليمية لبناء أنظمة بيانات قوية وشاملة ضرورية للابتكار والعمليات الحكومية. وتعمل الأطر التنظيمية الوطنية على مواءمة الأهداف الرقمية مع أولويات التنمية، وتحديد القدرات المحلية، بما في ذلك مباشرة الشباب للأعمال الحرة، ودعم النمو المتوافق مع الأهداف الاقتصادية. وتعالج الحلول التكنولوجية المصممة خصيصا سياقات محددة، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني المناسبة للسكان الذين لا يتعاملون مع المصارف والخدمات العامة الرقمية للعاملين في القطاع غير الرسمي.

35 - وأشارت المشاركة في حلقة النقاش إلى أن وكالات الأمم المتحدة ومصارف التنمية والجهات الشريكة أكدت على اتباع نهج متعددة المستويات ومتعددة الجهات صاحبة المصلحة في وضع السياسات، مما يكفل قابلية التشغيل البيني بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتعمل الأطر التنظيمية التي تتناول المعاملات عبر الحدود على تيسير التكامل الإقليمي، كما هو الحال في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والترتيبات دون الإقليمية للبلدان النامية غير الساحلية، الأمر الذي يقلل من الحواجز أمام التجارة والتنقل من خلال الإجراءات الجمركية المنسقة. وتكتسي قابلية التشغيل البيني داخل الوزارات أهمية بالغة لتقديم الخدمات العامة بشكل فعال ومنصف. وتتزايد أهمية مواءمة الأنظمة الرقمية بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة، ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يدعم مواءمة الاستراتيجيات الصناعية الوطنية مع الرؤى الإقليمية.

تطوير البنية التحتية الرقمية، مع التركيز على البنية التحتية العمومية الرقمية

36 - تعتمد المبادرات الرقمية المؤثرة على الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية العمومية الرقمية، بدعم من السياسات التي تحظى بإجماع واسع النطاق بين القطاعات. وعرض المشارك في حلقة النقاش نظام الهوية الوطنية في الهند، الذي يوضح كيف يمكن لهذه البنية التحتية تمكين الخدمات العمومية الرقمية وتوسيع الشمول المالي، ولاسيما بالنسبة للعاملين في القطاع غير الرسمي. وتتضمن هذه المبادرات مستويات عالية من الاستثمار من جانب القطاع العام والشراكة مع القطاع الخاص والأقران في الجنوب والجهات الشريكة في التنمية.

37 - وذكر المشارك في حلقة النقاش أن التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية العمومية الرقمية يتطلبان خبرة محددة وتبادل المعرفة في بلدان الجنوب. ومن الأمثلة على ذلك الاتصال الشبكي بأسعار معقولة عبر

الجيل الرابع والخامس (G4 و G5) في آسيا؛ وأنظمة الدفع الرقمية الموحدة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي تتيح تقديم الحماية الاجتماعية؛ والشمول المالي الرقمي الريفي في أفريقيا؛ ومنصات التعليم الرقمية المتعددة اللغات في آسيا ومنطقة الدول العربية؛ والمنصات الرقمية التي تدعم المزارعات في إدارة مخاطر المحاصيل وإيجاد الحلول.

تسخير الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة

38 - أقر المشارك في حلقة النقاش بالإمكانات التحويلية للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة فيما يتعلق بالتعجيل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنه أشار إلى تحديات كبيرة في اعتمادها في جميع أنحاء بلدان الجنوب. وتعمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى تحسين الإدارة العامة من خلال تعزيز الكفاءة وتمكين التدخلات المحددة الأهداف، كما هو الحال في الخدمات الصحية. فالهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى للأمين العام المعنية بالذكاء الاصطناعي حدّدت مؤخرا فرصا لتحقيق انجازات تعتمد على الذكاء الاصطناعي في مجال العلوم والنمو الاقتصادي؛ ومع ذلك، فإن محدودية الوصول إلى تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والثغرات في القدرات تعرقل العديد من البلدان. ويتطلب التصدي لهذه التحديات بذل جهود شاملة على صعيد وضع السياسات، والبنية التحتية الرقمية، وموثوقية الطاقة، والاستراتيجيات السياقية، وبناء المهارات، وأنظمة البيانات. وتثار مخاوف بشأن نزوح الأدمغة في ضوء هجرة الاختصاصيين المهرة في مجال الذكاء الاصطناعي من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال.

39 - ويستلزم التطور السريع للذكاء الاصطناعي شراكات استراتيجية لإعداد البلدان النامية للتحول الرقمي ومنع إساءة استخدام التكنولوجيات. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمران بالغا الأهمية للتعلم من الأقران وإنشاء منابر للحوار بشأن القضايا القانونية والأخلاقية من قبيل خصوصية البيانات وإساءة استخدامها. وقد مكّنت الشراكات الثلاثية من إطلاق مبادرات من قبيل المركز الدولي لأبحاث وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، مما يبين الطريقة التي يمكن بها للتعاون الإقليمي أن يعزز التأثير العالمي.

40 - ولا يزال تمويل تطوير الذكاء الاصطناعي يمثل تحديا كبيرا في ظل الأولويات الإنمائية المتنافسة. وأبرز المشارك في حلقة النقاش ما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من قيمة في تعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك منصات "الربط" التي تقرن الاحتياجات بالحلول. ويتمتع الدعم غير المالي، من قبيل الخبرات المجمعة والتبرعات العينية، بالقدر نفسه من الأهمية لبناء القدرات التقنية حيثما دعت الحاجة.

تمويل التحول الرقمي وتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار

41 - شددت المشاركة في حلقة النقاش، وهي ممثلة عن البنك الإسلامي للتنمية، على أهمية التمويل باعتباره عامل تمكين بالغ الأهمية للتحول الرقمي وتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار. فاستراتيجية الشمول الرقمي للبنك الإسلامي للتنمية للفترة 2024-2027 تدعم السياسات الوطنية للشمول الرقمي وبناء القدرات ونشر التكنولوجيات التي أثبتت جدواها من خلال برنامج التعاون في نشر التكنولوجيا، الذي يرتكز على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

42 - ويحتوي برنامج التعاون في نشر التكنولوجيا على آليات تمويل مختلطة مبتكرة لتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد بشروط ميسرة. فهو يحشد المنح التي تكمل التمويل العادي المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لدعم المشاريع في مجالات الصحة، والزراعة الرقمية، والطرق الريفية، والصناعة. وتشمل المبادرات البارزة شراكة في التمويل المختلط استخدمت تكنولوجيا تثبيت التربة في طريق ريفي بطول 105 كيلومترات في سيراليون وخدمات الرعاية الصحية عن بُعد التي يستفيد منها 000 5 طبيب في أفغانستان وباكستان، مما وسّع نطاق الشمول الصحي ويسّر إعادة إدماج المهنيات في المجال الطبي.

بناء القدرات وتنمية المهارات من أجل تحقيق الاقتصاد الرقمي

43 - أكدت المشاركة في حلقة النقاش على الحاجة الملحة إلى اقتصاد رقمي شامل ومنصف يمكّن الفئات السكانية الضعيفة، لا سيما النساء والشباب، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وإدراكاً للتحديات المزدوجة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى في سياق بناء اقتصادات رقمية مرنة مع عدم ترك أحد خلف الركب، دعت المشاركة إلى الاستثمار في الدراية الرقمية والتدريب التقني وإكساب المهارات الجديدة.

44 - وأبرزت المشاركة التحديات الشائعة من قبيل الفجوات في الاتصال الشبكي، وعدم تطابق المهارات ومحدودية البنية التحتية، وشددت على الدور البالغ الأهمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تبادل المناهج الدراسية، والتطوير المشترك لمراكز التدريب، وبناء أطر إقليمية للتأهيل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية. وأكدت المشاركة على ريادة الأعمال الرقمية باعتبارها محركا رئيسيا للنمو الشامل، وعلى ضرورة أن تتكيف أنظمة التعليم ومؤسسات التدريب مع التكنولوجيات الناشئة من قبيل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتكنولوجيا الخضراء.

45 - ولوحظ أن التصميم الشامل والأمان الرقمي والمرونة من الأمور الأساسية، وقُدمت أمثلة على المبادرات الناجحة من كافة بلدان الجنوب. وأبرز المشارك أهمية مراكز الابتكار والحاضنات الرقمية، بما في ذلك مركز TechPark Cabo Verde ومركز التميز المنشأ حديثا للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا، باعتبارها منصات للحوار السياساتي وتبادل المعرفة وبناء القدرات.

المناقشة العامة

46 - في المناقشة التي تلت ذلك، أضاف اثنان من المناقشين بعض الأفكار المتعمقة من لدنهم. فقد عرض المناقش الأول أفكاره بشأن الكيفية التي دعمت بها الجهودُ الوطنية الرقمنةَ المستدامة والشاملة ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعزيز الحوكمة الرقمية في بلدان الجنوب. وشاطر المناقش تجارب القيادة في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك إنشاء هيئة للبيانات والذكاء الاصطناعي في سبيل كفال الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وتوسيع نطاق المبادرات في هذا الصدد ومواءمتها مع المبادئ الأخلاقية؛ وتأسيس بنك البيانات الوطني؛ وطرح إطار لاعتماد الذكاء الاصطناعي؛ وإطلاق برنامج Elevate. وهذا البرنامج هو مبادرة لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات تستهدف 000 25 امرأة في جميع أنحاء العالم سعيا إلى كفالة الشمول الرقمي. ودأب البلد على العمل عن كثب مع الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بالذكاء الاصطناعي

والاتحاد الدولي للاتصـــالات. واختتم المناقش كلمته بالإشـــارة إلى أهمية التحول الرقمي الهادف والمبتكر، فضلاً عن القيادة الإقليمية لإحداث تأثير عالمي.

47 - وتناولت المناقِشـة الثانية تجاربها في مجال التنمية الصـناعية المسـتدامة من خلال مراكز التميز التي تركز على التكنولوجيا الرقمية والمراكز الإقليمية للطاقة المســـتدامة في مختلف المناطق، بما في ذلك أفريقيا والدول العربية وآســـيا وغرب البلقان، لدعم الابتكار وتبادل المعرفة وبناء القدرات، كما تناولت دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في توســيع نطاق هذه الجهود. وأكدت المناقشـــة على أن الثورة الرقمية توفر فرصـــا كبيرة، لكنها تنطوي أيضـــا على خطر تعميق الفجوة الرقمية. ويُنظر إلى التعاون الصـــناعي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الصـــناعي الثلاثي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـــناعية (اليونيدو) على أنهما من الأدوات البالغة الأهمية لكفالة المواءمة والملكية والحلول المشـــتركة. وكمثال على ذلك، يعمل بَلدان ومركز اليونيدو الخاص بالتعاون الصـــناعي بين بلدان الجنوب على تزويد أحد البلدان المســـتفيدة بأول تدريب معتمد في مجال المركبات. وأكدت المناقِشـــة أيضـــا على الجهود الجارية لتعميق الشراكات وحشد الاستثمارات الخاصة وتعزيز الخبرات والملكية المحلية.

48 - وأبرزت عدة وفود خطر اتســـاع التفاوتات الرقمية المرتبطة بالتحول الرقمي الجاري مع اعترافها أيضًا بأن التعاون بين بلدان الجنوب هو عنصر استراتيجي وأداة لإيجاد منصات تعاونية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في ظل التحديات الجارية التي يطرحها التحول الرقمي، بما في ذلك الفجوة الرقمية وعدم كفاية القواعد التنظيمية الرسمية. وأكد المندوبون من جديد التزامهم بإعلان هافانا بشأن التحديات الإنمائية الراهنة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار. وعرضوا أيضا مختلف جهودهم الوطنية الرامية إلى تحقيق السيادة الرقمية ووصول الجميع إلى الإنترنت، وتطوير البنية التحتية الرقمية العمومية، ورقمنة المؤسسات المتناهية الصغر والصـــغيرة والمتوســـطة، وتنمية المهارات الرقمية، بالإضـــافة إلى مثال التعاون عبر الحدود فيما بين بلدان الجنوب لدعم البلدان غير الســـاحلية الأعضـــاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الوصـــول إلى الموانئ الجافة لتعزيز الوصول إلى التجارة العالمية من خلال الاستفادة من الابتكارات والأنظمة المرقمنة.

49 - ودعا المندوبون إلى التفكير في كيفية التعامل مع مســتقبل الذكاء الاصــطناعي بشــكل أخلاقي ومسؤول، وأشـاروا أيضـا إلى أن الذكاء الاصـطناعي يمكن أن يعزز الشـفافية والمسـاءلة في جميع أشـكال التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من خلال المنصات والأدوات الرقمية.

50 - وشـددت الدول الأعضـاء على ضـرورة تعزيز دور الأمم المتحدة، ولا سـيما دور الاتحاد الدولي للاتصـالات، في وضـع معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والذكاء الاصـطناعي، مع التأكيد على ضـرورة وضـع ممارسـات رقمية، والنظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره أحد منابر بناء السيادة العلمية. ودعا العديد من المندوبين إلى تبادل القواعد التنظيمية ونقل التكنولوجيا. ودعا المندوبون مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظومة الأمم المتحدة بأســـرها إلى مواصـــلة الترويج لليوم الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب الذي يُحتفل به كل عام في 16 أيلول/ســـبتمبر وإلى دعمه بقوة.

51 - وعرضـــت كيانات الأمم المتحدة أمثلة على ما تبذله من جهود في ســـياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للاســـتفادة من الرقمنة، من قبيل تبادل البيانات البيئية عبر الحدود لبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة من خلال مشـــروع تدفق البيانات عبر الحدود في شـــرق أفريقيا الذي تدعمه إحدى الدول الأعضـــاء؛ ومشـــاريع الصـــندوق الدولي للتنمية الزراعية التي تعتمد على الذكاء الاصـــطناعي، من قبيل SMARTFARM و Farmer.Chat، التي تقدم الدعم الزراعي في البلدان النامية في أفريقيا وآســـيا، مع إتاحة تبادل الخبرات من خلال مراكزها للتعاون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الفصل الرابع

تقرير الفريق العامل

52 - نظرت اللجنة في البند 6 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة، المعقودة في 30 أيار/مايو 2025.

53 - وقدّمت تقريرَ الفريق العامل إليونورا بيتانكور غونزاليس (كولومبيا)، وهي نائبة لرئيس اللجنة أدت مهام رئيس الفريق العامل ومقرِّره.

54 - واعتمدت اللجنة تقرير الفريق العامل.

55 - وعقب اعتماد تقرير الفريق العامل، أخذ وفد الأرجنتين الكلمة لينأى بنفسه عن عدة فقرات في المقرر 1/22 أشارت إلى خطة عام 2030 وميثاق المستقبل. وأخذ وفد الاتحاد الروسي الكلمة أيضا لينأى بنفسه عن الفقرات التي تشير إلى ميثاق المستقبل.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة

56 - نظرت اللجنة في البند 7 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة، المعقودة في 30 أيار/مايو 2025.

57 - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والعشرين (انظر الفصل الأول، المقرر 2/22) وأذنت لرئيسها في المقرر نفسه بأن يتشاور مع ممثلي الدول الأعضاء بشأن المناقشة المواضيعية للدورة الثالثة والعشرين وبأن يبلغ الدول الأعضاء قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين بالمقرر المتخذ بناء على تلك المشاورات من أجل تمكين الوفود من اتخاذ الإجراءات التحضيرية المناسبة.

الفصل السادس
مسائل أخرى

58 - أدرجت اللجنة انتخاب المقرر في إطار البند 8 من جدول الأعمال للنظر فيه خلال جلستها الخامسة، المعقودة في 30 أيار/مايو.

59 - وأشار الرئيس إلى القرار الذي اتخذ في الجلسة التنظيمية المعقودة في 24 نيسان/أبريل 2025 بإرجاء انتخاب المقرِّر لإتاحة الفرصة لإجراء مزيد من المشاورات. وبناءً على ذلك، أُدرج هذا البند من جدول الأعمال تحت البند 8 للنظر فيه خلال الدورة الحالية. وقد رشحت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ دولة فلسطين لشغل منصب المقرِّر. ولم تقدَّم أي ترشيحات أخرى.

60 - وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عدم إجراء الانتخاب في الوقت الحالي. وأشار الوفد إلى أن وفود الدول الأعضاء لم تزوَّد بالمعلومات الأساسية الكافية ولا بالوقت الكافي لإجراء مشاورات مع عواصمها. وأبرز كذلك استمرار حالة عدم اليقين بشأن أهلية المرشح، وأعرب عن انطباعه بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد تحتاج إلى وقت إضافي للتشاور داخلياً في هذه المسألة. وأعربت الولايات المتحدة عن تقديرها لالتزام الرئيس بالشفافية في هذه المسألة، وطلبت تأجيل الانتخاب إلى ما بعد تلقي المعلومات المطلوبة من الأمانة العامة وإبلاغها إلى الدول الأعضاء.

61 - وذكّر الرئيس المشاركين بأن هناك مشاورات جارية، وأنه أعلن أن اللجنة ستعود إلى الانعقاد لاتخاذ قرار. وأقر الرئيس كذلك بالطلب ودعا اللجنة إلى النظر في منح وقت إضافي لإجراء المشاورات. ونظرا لعدم إبداء أي اعتراض، أكد الرئيس أنه سيستمر إجراء مزيد من المشاورات فيما بين الوفود والأمانة العامة والمكتب. وسيجري النظر مرة أخرى في الانتخاب في وقت لاحق من الدورة.

62 - وطلب وفد دولة فلسطين إيضاحات بشأن سبل المضي قدما في انتخاب المقرِّر. وأكد الرئيس من جديد، حرصا منه على الشفافية وتوافق الآراء، أن القرار بتأجيل الانتخاب قد اتُّخذ في اليوم الأول من الدورة عقب الترشيح من قبل مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وأشار إلى أن المشاورات استمرت على مدار الأسبوع الماضي وأنه طلب إعادة طرح بند جدول الأعمال للحفاظ على الشفافية. وبالنظر إلى طلب الولايات المتحدة مزيداً من الوقت وعدم وجود معارضة، ستستمر المناقشات بشأن مرشح مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وسيظل منصب المقرر شاغراً في الوقت الحالي.

الفصل السابع

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والعشرين

63 - نظرت اللجنة في البند 9 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة، المعقودة في 30 أيار/مايو.

64 - وعرضت المقرِّرة، كيريتا وايت (بربادوس)، مشروع تقرير اللجنة.

65 - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر بمهمة إنجازه.

الفصل الثامن

اختتام الدورة

66 - في الجلسة الخامسة، المعقودة في 30 مايو/أيار، أدلت مديرة المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببيان ختامي.

67 - وفي الجلسة نفسها، أدلى أيضا ببيان ختامي كل من رئيس اللجنة ومديرة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الفصل التاسع
المسائل التنظيمية

ألف - تاريخ الدورة ومكان انعقادها

68 - عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دورتها الثانية والعشرين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2025. وعقدت اللجنة خمس جلسات. وعقدت أيضا جلسة تنظيمية في 24 نيسان/أبريل 2025.

69 - وترد في التقارير المقدَّمة من اللجنة إلى الجمعية العامة معلومات عن إنشاء اللجنة، وخلفيتها، وتاريخها، والتسلسل الزمني لأنشطتها، والتقارير المقدمة عن أعمال دوراتها السابقة[1].

70 - ووفقا للفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 202/35، دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى عقد الدورة في إطار الترتيبات الإجرائية المعتادة.

باء - الحضور

71 - حضر الدورة الثانية والعشرين للجنة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما حضر الدورة ممثلون عن هيئات الأمم المتحدة وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعن المنظمات الحكومية الدولية، إلى جانب أفراد وُجِّهت إليهم الدعوة للمشاركة بصفة متكلمين. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمةٌ بأسماء الحاضرين في الدورة.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

72 - انتخبت اللجنة أعضاء مكتبها بالتزكية، على النحو التالي:

الرئيس:

عمر هلال (المغرب)

نواب الرئيس:

إليونورا بيتانكور غونزاليس (كولومبيا)

دوارتي كونها دي إيسا فالنتي (البرتغال)

يلينا بلاكالوفيتش (صربيا)

المقرر:

شاغر

(1) A/35/39، و A/35/39/Corr.1، و A/36/39، و A/38/39، و A/40/39، و A/42/39، و A/44/39، و A/46/39، و A/48/39، و A/50/39، و A/52/39، و A/54/39، و A/56/39، و A/58/39، و A/60/39، و A/62/39، و A/65/39، و A/67/39، و A/69/39، و A/71/39، و A/76/39، و A/78/39.

73 - جرى تأجيل انتخاب المقرر في الجلسة التنظيمية المعقودة في 24 نيسان/أبريل 2025 بسبب المشاورات الجارية. ويحتوي الفصل السادس على مزيد من المعلومات بشأن هذه المسألة. ووفقًا للنظام الداخلي، واصلت كيريتا وايت (بربادوس) القيام بهذا الدور خلال الجلسة التنظيمية المعقودة في 24 نيسان/أبريل 2025 وخلال الدورة المعقودة في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2025.

74 - ووافقت اللجنة على توصية الرئيس بأن تتولى السيدة إليونورا بيتانكور غونزاليس (كولومبيا) رئاسة الفريق العامل. واتُّفق فيما بعد على أن يؤدي رئيس الفريق أيضا مهام مقرِّر الفريق العامل.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

75 - عقدت اللجنة جلستها التنظيمية في نيويورك في 24 نيسان/أبريل 2025 لانتخاب أعضاء مكتب الدورة الثانية والعشرين وإقرار جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل.

76 - وأقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المشروح (SSC/22/L.2) وتنظيم الأعمال (SSC/22/L.3) لدورتها الثانية والعشرين. وجرت مناقشة عامة بشأن البنود 2 إلى 4 في جلسة عامة عُقدت في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2025. وجرت مناقشة مواضيعية (البند 5 من جدول الأعمال) بعد ظهر يوم 28 أيار/مايو. وأُسندت إلى الفريق العامل، الذي من المقرر أن يبدأ أعماله في 29 أيار/مايو، مهمة النظر في بنود جدول الأعمال 2 إلى 5 و 7 لإجراء مناقشة موضوعية وكُلِّف بتقديم توصيات إلى اللجنة. وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية والعشرين.

المرفق الأول

قائمة المشاركين في الدورة الثانية والعشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الدول المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، إريتريا، إسبانيا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشيكيا، توغو، توفالو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، مليديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

الدول غير الأعضاء التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولديها بعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة

الكرسي الرسولي

دولة فلسطين

المنظمات الحكومية الدولية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولديها مكاتب دائمة في مقر الأمم المتحدة

الاتحاد الأفريقي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الاتحاد الأوروبي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الوكالة الحكومية الدولية للبلدان الأفريقية للمياه والصرف الصحي في أفريقيا

المنظمات الحكومية الدولية التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها ولكن ليس لديها مكاتب دائمة في مقر الأمم المتحدة

البنك الإسلامي للتنمية

هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات ذات الصلة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المنظمة الدولية للهجرة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

برنامج الأغذية العالمي

الوكالات المتخصصة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة العمل الدولية

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاتحاد البريدي العالمي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

مؤسسات البحث والتدريب

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

الأمانة العامة للأمم المتحدة والوحدات الأخرى

مكتب التكنولوجيات الرقمية والناشئة

فرع دعم لجنة بناء السلام

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والكيانات الأخرى

منظمة YOUNGO

المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب

الأفراد الذين وُجِّهت إليهم دعوة للمشاركة بصفة متكلمين رئيسيين و/أو مشاركين في حلقات النقاش أو مجيبين

يوين يوين أنغ، كرسي ألفريد تشاندلر للاقتصاد السياسي، جامعة جونز هوبكنز

أركانا غولاتي، نائبة مدير مكتب تطوير الاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

إليونورا بيتانكور غونزاليس، المديرة العامة للوكالة الرئاسية لشؤون التعاون الدولي في كولومبيا

هاريش بارفاثانيني، الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

كوينتين تشو – لامبرت، رئيس شؤون الذكاء الاصطناعي، مكتب التكنولوجيات الرقمية والناشئة

مي علي بابكر، مديرة إدارة التعاون وبناء القدرات في البنك الإسلامي للتنمية

تانيا راموالدو، الممثلة الدائمة لكابو فيردي لدى الأمم المتحدة

فهد علي البلوي، الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي

سيسيليا أوغاز إستورادا، نائبة المدير العام والمديرة المنتدبة لمديرية التخطيط الاستراتيجي والبرمجة والسياسات في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثانية والعشرين

جدول الأعمال المشروح المؤقت وقائمة الوثائق (SSC/22/L.2)

مذكرة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال (SSC/22/L.3)

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/22/1)؛

تقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ المقرر 1/21 الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (SSC/22/2).

140725 140725 25-09815 (A)